جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
Volume 9، Issue 2، June 2023
الإصدار التاسع، العدد الثاني، يونيو 2023

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار التاسع، العدد الثاني، يونيو 2023

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1ـ مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الدراسات القرآنية.....	27ـ1
2. دور الأطالس الإسلامية في خدمة القرآن الكريم	49ـ28
3. الرُّوَاةُ المقبولون الَّذِينَ تُكُلِّمَ فِيهِم بِسَبَبِ شُيُوخِهِم في كتاب الكامل لابن عدي (دراسة استقرائية تحليلية).....	69ـ50
4. اختيارات ابن أبي زيد القيرواني في الخلع والظهار واللعان من خلال كتابه النوادر والزيادات (دراسة فقهية مقارنة)	97ـ70
5. تطبيقات معهود العرب عند الإمام الجصاص من خلال كتابه الفصول في الأصول وأحكام القرآن	110ـ98
6. ضوابط اختيارات الشّيخ ابن عثيمين الفقهية في نوازل النّكاح المعاصرة.....	127ـ111
7. مجلس الحكم وأنواع الدعاوى القضائية (دراسة فقهية مقارنة)	157ـ128
8. سياسية الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز الداخلية والخارجية، ومناظرته للخوارج	180ـ158
9. أكذوبة الصليب وأثرها في تحريف دين النصارى	204ـ181

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
1. الأصول النحوية في اختيارات ابن عثيمين الكوفية	225ـ205
2ـ دلالة أداتي الشرط (إن وإذا) في السنن الكبرى للنسائي من كتاب الصيد حتى آخر كتاب القسامة (دراسة نحوية دلالية إحصائية)	243ـ226

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم تويالا
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المشارك الدكتور/ دكوري عبد الصمد
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق ناصر الدين
- الأستاذ المساعد الدكتور/ علي العايدي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف
- الأستاذ المشارك الدكتور/ مهدي عبد العزيز
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار
- الأستاذ الدكتور/ ياسر محمد الطرشاني
- الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبده محمد العواضي

Arrasikhun Journal, Volume 9, Issue 2, June 2023

ISSN: 2462-2508

الأصول النحوية في اختيارات ابن عثيمين الكوفية

خالد بن فرحان بن صياف العنزي **د. محمد شحاته عبدالحميد الشرقاوي**

ماجستير لغة عربية كليه اللغات جامعة المدينة العالمية – ماليزيا khaled.alsayyaf@gmail.com

الأستاذ المشارك بكلية اللغات جامعة المدينة العالمية بماليزيا dr.shrkawy@mediu.com

الملخص

هذا البحث يدور حول أصول نحْويةٍ لعالم من علماء العصر الحديث، وهو الشيخ محمد بن عثيمين، هذا العالم الموسوعي الذي أفاد الأمة في دروب العلم الكثيرة، ومما أفاض به آراؤُه النحويةُ المبثوثةُ في كتبه المتنوعة، وخصوصا الآراء التي تابعَ فيها مذهب أهل الكوفة، فبين البحثُ منهجَ ابن عثيمين في عرضه لآرائه ومنهجه الذي سار عليه في اختياراته، والمعايير التي وضعها نصب عينيه لذلك. وانتهى البحثُ إلى أنه تابع الكوفيين في كثير من المسائل، ولكن ليست متابعةَ هوى وميلٍ، وإنما متابعة للمعايير التي وضعها لنفسه في ترجيح الآراء، فصادفتْ اختياراتُه اختياراتِ الكوفيين، وبين البحثُ أن ابن عثيمين لم يُرجح اختيارًا في أي مسألة بلا تعليل، بل يعلل لكل اختيار بعلة يراها؛ إما لعلة السهولة واليسر، وإما لعلة السماع عن فصيح الكلام –قرآنا أو حديثًا أو شعرًا– وإما قياسًا على نظير، وإما لقاعدة عامة تشمل كل الفروع، وإما لدور السياق في ترجيح معنى على معنى آخر. وتتمثل إشكالية البحث في إيجاد واستخراج الأصول النحوية التي بنى عليها ابنُ عثيمين –رحمه الله– اختياراته الكوفية من خلال شروحه لنظم الآجرومية، والدرة اليتيمة، وألفية ابن مالك، وما انتشر من تلك الاختيارات في تفسيره للقرآن الكريم. وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: 1.تحديد الأصول التي بنى عليها ابن عثيمين اختياراته الكوفية. 2.حصر اختيارات ابن عثيمين الكوفية، وجمعها تحت كل أصل. 3.بيان منهج ابن عثيمين –رحمه الله– في الأصول المختلف فيها. 4. بيان منهج ابن عثيمين في «الأخذ بالأيسر والأسهل».

الكلمات المفتاحية: (ابن عثيمين –الكوفيين –تابعَ –المسائل –الآراء– الترجيح — المخالفة –السهولة).

ISSN: 2462-2508

Abstract

This research revolves around the linguistic origins of a scholar of the modern era, Sheikh Muhammad bin Uthaymeen. This encyclopedic scholar has contributed greatly to the nation of Islam in various fields of knowledge, particularly in his scattered linguistic opinions found in his diverse books. His opinions, especially those following the methodology of the people of Kufa, are highlighted in this research. The study delves into Ibn Uthaymeen's approach in presenting his opinions and methodology in his choices, as well as the standards he set for himself in doing so. The research concludes that Ibn Uthaymeen followed the opinions of the people of Kufa in many matters, but this was not merely based on personal inclination or bias. Rather, it was based on the standards he set for himself in favoring opinions which coincided with the choices of the Kufans. The research shows that Ibn Uthaymeen did not give preference to any opinion without justification, and he provided a reason for each choice. These reasons included ease and simplicity, hearing a well-spoken Quranic verse, hadith or poem, comparison to a counterpart, a general rule that includes all branches, and the role of context in favoring one meaning over another.Research Problem The research problem is represented in identifying and extracting the linguistic origins on which Ibn Uthaymeen - may Allah have mercy on him - based his Kufi choices, through his explanations of the Ajrumiyyah System, Al-Durra Al-Yatimah, Ibn Malik's Alfiyyah, and what spread of those choices in his interpretation of the Quran. This study aims to achieve the following objectives: Identify the linguistic origins on which Ibn Uthaymeen based his Kufi choices. Compile Ibn Uthaymeen's Kufi choices and categorize them under each origin. Explain Ibn Uthaymeen's methodology in the different origins. Highlight Ibn Uthaymeen's methodology in "taking the easier and simpler options."

Keywords: (Ibn Uthaymeen - Kufi - Tabe'a - issues - opinions -favoring/weighting - contradiction - ease)

ISSN: 2462-2508

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فمن فضل الله –عز وجل– أن قيض لخدمة اللغة العربية علماءَ حَفظوا هذا العلم قديمًا وحديثًا؛ لحفظ هذا الإرث العظيم الذي يَسمُو بمقاصده ونية العاملين العالمين به، فتسابقتْ الركبان، وفَنيتْ المحابر، وانقضت الأعمار في ضبط حدود هذا العلم وأصوله، وتحرير مسائله وحل إشكالاته، ومن هذه العلوم التي ارتبطت بعلم اللغة العربية: **علم أصول النحو**، وهي الأدلة الإجمالية لعالِم اللغة التي يبني عليها اختياراته في جميع الأبواب والفصول والمسائل؛ فهي ميزانُه لضبط علمه بالجملة.

ومن هؤلاء العلماء الذين خدموا اللغة العربية في العصر الحديث: «محمد بن صالح العثيمين» في شروحه المختصرة والمطولة للنحو، كما انتشرت وامتلأت اختياراته النحوية في تفسيره للقرآن الكريم، فعلى جلالة قدر هذا العالم وبراعته في الفقه وأصوله؛ ظهرت براعتُه –أيضا– في اللغة وأصولها؛ فقد بنى علمه في النحو على أصولٍ ضَبطت له المسائل، فكانت كخيط العقد الذي جمَعَ الدُّرَّ وحواه؛ فارتفع سعره بجودة نظمه.

أهمية الدراسة:

هذا البحث يرصد أصولَ ابن عثيمين النحوية التي بنى عليها مسائلَ النحو في شروحه؛ فجمعَ البحث اختيارات ابن عثيمين الكوفية نموذجًا للدراسة؛ لأن تلك الاختيارات تنوعت فشملت أغلبَ أبواب علم النحو، ولم تقتصر على باب دون باب أو فصل دون فصل واستخلص الباحث الأصول التي بنى عليها ابن عثيمين اختياراته الكوفية وبين منهجه في الأصول التي وقع فيها خلاف بين العلماء وضابط منهج ابن عثيمين في الأخذ بالأيسر.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة البحث فيما يأتي:

- ما الأصول التي بنى عليها ابن عثيمين –رحمه الله– اختياراته الكوفية؟
- ما هي اختيارات ابن عثيمين في الأصول التي وقع الخلاف فيها؟
- ما ضابط القاعدة العامة: «الأخذ بالأيسر» عند ابن عثيمين؟ وهل يعُدُّها مطلقة أو مقيدة؟

منهج الدراسة:

يقوم الباحث في هذه الدراسة على منهجين: الوصفي والتحليلي؛ حيث يقف الباحث على تحديد اختيارات ابن عثيمين الكوفية في شروحه وتفسيره للقرآن الكريم، ثم تحليلها ورصد الأصول التي بنى عليها تلك الاختيارات.

الدراسات السابقة:

ومن الدراسات السابقة التي اعتمد علها البحث تلك الآراء التي جمعها الباحثُ: نجيب محفوظ في كتابه: (الجهود النحوية للشيخ العثيمين).

التمهيد: تعريف أصول النحو:

كفانا ابن الأنباري والسيوطي في البحث عن تعريف أصول النحو عند المتقدمين؛ **فقد عرفه ابنُ الأنباري** بأنه: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصولَ الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»[1]، **وعرفه السيوطي**، فقال: «أصول النحو علم

(1) الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص80.

ISSN: 2462-2508

يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل»[1].

الفصل الأول: النشأة والتاريخ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المذهب الكوفي: نشأته وتاريخه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة المذهب الكوفي

مما لا شك فيه أن علماء البصرة كان لهم قدم السبق في علم النحو ونشأته؛ وذلك لانشغال علماء الكوفة بالقرآن الكريم وروايته وضبطه؛ فخَرَّجت الكوفةُ ثلاثةً من أصحاب القراءات السبع؛ وهم: عاصم بن أبي النجود [2]، وحمزة بن حبيب [3]، والكسائي [4].

كذلك اهتم علماءُ الكوفة بعلم الفقه، أَخْذًا بمذهب الإمام أبي حنيفة النعمان [5] أول المذاهب الفقهية، كما اهتموا برواية الشعر وأيام العرب، لكن البصرة في هذا الوقت قد تقدمت في علوم كثيرة، وبخاصة علم النحو؛ مما دفعَ علماءَ الكوفة للسفر إلى البصرة؛ للأخذ من علمائها؛ فدرسوا «كتاب سيبويه».

وعند الحديث عن المذهب الكوفي، يصعب على الباحث أن يُحدِّدَ توقيتًا دقيقًا لزمن بداية أيِّ حركة عقلية، أو مذهب فكري، أو فن علمي؛ إذ لا بُدَّ أن يُنَازَعَ فيه وأن تتجاذَبَه الآراء؛ لأن البداياتِ يَسبقها إرهاصات ومقدمات، فهناك من يُقرُّها، وهناك من ينكرها. وفي دراسة المذهب الكوفي خيرُ مثال لذلك.

فعند دراسة الطبقة الأولى –كما ذكرها الزبيدي في طبقاته، وهي الطبقة التي بدأتْ وأسست المذهبَ الكوفي، وهم: أبو جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء، وأبو مسلم– يتضح أن هناك رأيين، وكلُّ رأيٍ له استشهاداته.

فالرأي الأول: أن الطبقة الأولى تبدأ بأبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء. واختار هذا الرأيَ الزبيديُّ في طبقاته، والأنباري، وابن خلكان، وابن النديم، وياقوت، وكذلك التنوخي في: (تاريخ العلماء النحويين.[6] ومثل ذلك ذكره الأنباري.[7]

والرأي الثاني: أن المذهب الكوفي بدأ بالكسائي. وقد نهج هذا النهجَ الدكتورُ مهدي مخزومي.[8] وكذلك الدكتور شوقي ضيف.[9]

ويرى الباحثُ –والله أعلم– أن كِلَا القولين وافَقَ الصوابَ في تحديد الطبقة التي بدأت، واختلفوا في المعيار الذي قاسوا عليه نقطة البداية؛ فمَن نظر إلى بلدِ الكوفة،

(1) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ط2، ص21.

(2) ينظر: الذهبي، أبوعبدالله شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، ط2، ج5، ص256 –260.

(3) ينظر: المرجع السابق، ج7، ص90 –92.

(4) ينظر: الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط1، ص83–85، والسامرائي، إبراهيم عبود، **المفيد في المدارس النحوية**، ط1، ص88–94.

(5) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط2، ج6، ص390 – 403.

(6) التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، ط2، ص42.

(7) الأنباري، أبو البركات، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ط3، ص51.

(8) المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2، ص79.

(9) ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، ط11، ص154.

ISSN: 2462-2508

والتدريسِ فيها، والمشيخةِ، وطَلَبِ علم النحو؛ انتهى إلى أن الرؤاسيَّ ومعاذًا هما شيخا الكسائي، وعَدَّ هذه هي الطبقةَ الأُولى.

ومَن نَظَرَ إلى استقلال المذهب الكوفي عن المذهب البصري في بداية الخلاف بينهما؛ انتهى إلى أن الكسائي والفراء هما من أسسا المذهب الكوفي.

المطلب الثاني: مصادر المذهب الكوفي

يمكن أن نجمل هذه المصادر في الآتي:

•- الأدلة السمعية:

الأدلة السمعية المقصودة هنا: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف. وقد اعتمد الكوفيون اعتمادًا كبيرًا على شواهد القرآن وقراءاته، في منهج خالفوا فيه البَصريين؛ لأن البَصريين أخضعوا قراءات القرآن لأصولهم وأَقْيِسَتِهِم.

•- الشعر العربي:

الشعر العربي مصدرٌ رئيسٌ من مصادر النحو عند جميع النحويين؛ بصريين أو كوفيين؛ لأن مصدرَ اللغة والنحو – بعد القرآن والسنة– كلامُ العرب وأشعارُهم؛ لذا جعل الكوفيون الشعرَ مصدرًا من مصادر النحو عندهم.

•- النحو البَصري:

يُعد النحو البصري مصدرًا مهمًّا من مصادر النحو الكوفي؛ فقد تلقوا النحو على يد جُملةٍ من علماء مدرسة البصرة؛ كعيسى بن عمرو، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وغيرهم.

•- لغات أخرى أبى البصريون الاستشهادَ بها:

المقصود بهذا لهجات عرب الأرياف، الذين وثقوا بهم؛ كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحليمات الذين قدموا بغداد، وضربوا خيامهم في (قُطْرُبُّلُ)[1]، وَعَن الْأَصْمَعِي[2]: "أَخذ الْكسَائِيُّ اللُّغَةَ عَن أَعْرَاب من الحطمة ينزلون بـ: (قُطْرُبُّلُ)، فَلَمَّا نَاظر سِيبَوَيْه اسْتشْهد بلغتهم عَلَيْهِ" وهم من غلط البصريون لغتَهم ولحنوها.

المبحث الثاني: الشيخ ابن عثيمين؛ نشأته وحياته، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه[3]:

هو الشيخُ العلامةُ المحقق الفقيه المفسر الأصولي، أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن مقبل من آل مقبل من آل ريس الوهيبي التميمي.[4]

المطلب الثاني: مولده وأسرته[5]:

ولد الشيخُ محمد بن صالح العثيمين في السابع والعشرين من رمضان المبارك سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية، بمدينة «عُنيزة» إحدى مدن القصيم في المملكة العربية السعودية، ولم أجد اختلافًا فيمن ترجم للشيخ ابن

(1) قرية من متنزهات بغداد، اشتهرت باللهو والخمر.

(2) السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة**، د.ط، جـ2، ص163.

(3) ينظر: أبا الخيل، سليمان بن عبدالله، **جهود الشيخ ابن عثيمين في الفقه**، د.ط، ص11.

(4) الزبيدي، نجيب محفوظ، **الجهود النحوية للشيخ العثيمين**، ط1، ص4.

(5) عبدالعال، مرزوق عبدربه، **حياة الشيخ محمد بن صالح العثيمين 6** ط1، ص24 –25، الزهراني، ناصر بن مسفر، **ابن عثيمين الإمام الزاهد**، ط1، ص28.

ISSN: 2462-2508

عثيمين في مولده، سواء اليوم، أو الشهر، أو السنة، أو حتى مكان المولد.

أما حياته الأسرية، فقد تزوج الشيخُ محمد بن صالح العثيمين وله ثمانية أولاد؛ خمسة ذكورٍ؛ وهم: عبد الله، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعبد الرحيم، وثلاث إناثٍ.

المطلب الثالث: الوسط الذي عاش فيه[1]:

نشأ الشيخُ محمد بن صالح العثيمين في أسرة معروفة بالاستقامة والتدين، وكانت تسكن في مدينة «عُنيزة»، وهي من أشهر محافظات منطقة القصيم، وقد اشتهرت عُنيزة بعلمائها الكبار، أمثال: الشيخ العلامة المفسر عبد الرحمن السعدي.

وقد بدأ الشيخُ حياتَه بحفظ القرآن الكريم حتى أتم حفظه، ثم رحل الشيخُ محمد إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية؛ حيث إنه استفاد من هذه الفترة باحتكاكه بمجموعة من العلماء سيأتي ذكرهم في تدرجه في طلب العلم، كما أنه درَس في المعهد العلمي، ثم أكمل كليةَ الشريعة انتسابًا. فهذا موجزٌ عن نشأته وحياته وكفاحه، الذي أخرج لنا هذه القامة العلمية.

المطلب الرابع: تدرجه في العلم

مرت حياةُ الشيخ العثيمين في تدرجه للعلم بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة البداية في الطلب:

نشأ ابنُ عثيمين في أسرة ميسورة الحال، وكانت بداية طلبه للعلم في سن التاسعة، فبدأ بقراءة القرآن على يد جَدِّه لأمه عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ 6 المدرس في مسجد الخريزة بعنيزة، وهو أولُ مُعلم لابن عثيمين. وتُعد هذه المرحلةُ من حياة ابن عثيمين هي المرحلة الأولى في طلبه للعلم، لكنها ليست الفعلية؛ إذ بدأت من سن التاسعة إلى البلوغ، وقد صحب هذه المرحلة أن تَعَلَّمَ مبادئَ الحساب والكتابة.[2]

المرحلة الثانية: مرحلة الجلوس عند المشايخ:

هذه أهم مرحلة في حياته؛ إذ صُقِلَتْ شخصيتُه العلمية؛ بالجلوسِ عند المشايخ، وثَنْي الرُّكَب عند العلماء، وطلبِ العلم من منابعه، والارتواءِ من مناهله، وقراءةِ الكتب المختصرة والمطولة في فنون الشريعة واللغة، وتأثره بشيوخه، وعلى رأسهم شيخُه السعدي علَّامة نجد- كلُّ هذا رَسَم معالمَ شخصيته وتمَّاها.

المرحلة الثالثة: الدراسة النظامية:

التحق ابنُ عثيمين بالمعهد العلمي بعد افتتاحه بسنة، عام 1372هجرية؛ فبدأَ يَظهر نبوغُه، فكان يَدْرُسُ العامين الدراسيين في عامٍ واحد؛ فتخرَّج في عامين، وعمره كان خمسة وعشرين عامًا، وكان المعهد العلمي في ذلك الوقت يعمل بنظام يسمى: «القفز».

وفي عام 1374 هجرية، عُيِّن ابنُ عثيمين مدرسًا في المعهد العلمي بعنيزة، وأكمل كلية الشريعة حتى أتمها وقد بلغ عمرُه ثلاثين عامًا.

المطلب الخامس: وفاته:

رحل ابنُ عثيمين يوم الخميس الموافق السادس عشر من شوال بالمسجد الحرام بمكة المكرمة، في مقابر العدل، غير بعيد عن قبر شيخه وحبيبه وأخيه فضيلة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز -رحمهما الله- بعد أن قدم للإسلام

(1) المري، عصام بن عبد المنعم، **الدر الثمين**، ط1، ص21 - 24.

(2) المري، **الدر الثمين**، ط1، ص23.

ISSN: 2462-2508

والمسلمين العلمَ الثمين، والجواهرَ والدررَ؛ من كتبٍ، ومؤلفاتٍ، وأشرطة، هي الثروة العظيمة التي أفادنا بها من خلال حياته، واستفدنا منها إلى وقتنا الحاضر بعد مماته.

الفصل الثاني: معايير اختيارات العثيمين للمذهب الكوفي

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

الأصل الأول من أصول النحو هو السماع، فيشمل هذا كلام الله ﷻ وهو القرآن الكريم، وخبر نبيه محمد ﷺ وهو الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب إلى عصر الاحتجاج.

فالقرآن هو: «كلام الله تعالى المنزَّل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ العربي، المكتوب بالمصاحف، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس، المنقول إلى الأمة عنه نقلًا متواترًا»[1].

ومن يتأمل القرآن يجد له خصائص تميزه عن غيره من سائر الكتب والمصنفات؛ فهو كلام الله ﷻ المنزل على سيدنا محمد ﷺ فهو أحد الكتب السماوية، محفوظ من الزيادة والنقص؛ وذلك لأن الله تعالى تكفّل بحفظه بنفسه فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر:9]، كما نتعبد لله ﷻ بتلاوته قال النبي ﷺ: «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: (الم) حرف، ولكن (ألف) حرف و(لام) حرف و(ميم) حرف»[2].

فالقرآن يُحتج به في الأحكام الشرعية؛ فهو من الأصول المتفق عليها، ذكر ذلك الدكتور سعد الشثري في شرحه على مختصر روضة الناظر بقوله: «والأصول: جمع أصل، وهو الدليل؛ ذلك لأن الفقيه يستند إلى الدليل في إثبات الأحكام؛ فالأدلة أساس الأحكام، وذكر هنا الأدلة المتفق عليها وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والاستصحاب»[3]، فالعبادة أمر عظيم بها يتوصل العبد إلى طريق النجاة، والقرآن أحد أعظم هذه الأصول التي يبني عليها العالِمُ حُكمَه والعابدُ نُسُكَه.

فكما أن القرآن حجة في الأحكام الشرعية فهو حجة في الاحتجاج به في العربية، وأحد الأصول التي يستشهد بها في القواعد النحوية، قال السيوطي: «أما القرآن؛ فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا»[4].

ولهذا أكثر **ابنُ مالك** من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، ذكر ذلك الدكتور **عبدالمنعم أحمد هريدي** محقق ومقدم شرح الكافية بقوله: «ولا شك أن مسلك ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن عملٌ يستحق التقدير؛ فإنَّ أَوْلَى ما يُحتج به في أصول اللغة، وتقرير العربية، ووضع أحكامها، يجب أن يكون أفصح ما ورد فيها، ولن يكون ذلك إلا القرآن العظيم الذي أنزله على رسوله بلسان عربي مبين»[5].

---

(1) يعقوب، **تيسير الوصول إلى علم الأصول**، ص39.

(2) أخرجه الترمذي في **السنن**، أبواب فضائل القرآن، باب: ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر، حديث رقم: (2910) والبيهقي في **شعب الإيمان**، تعظيم القرآن، فصل: في إدمان تلاوة القرآن، حديث رقم: (1983).

(3) الشثري، **شرح مختصر روضة الناظر**، ص237.

(4) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص39.

(5) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج1، ص86.

ISSN: 2462-2508

وعلى سبيل التمثيل لا الحصر: من النماذج التي أكثرتْ من الاستشهاد بالقرآن الكريم ابنُ الوردي في شرحه؛ قال الدكتور عبدالله شلال: «فابن الوردي لا يذكر أبيات الألفية قبل الشرح، ولا يحلل جُمَلها كما عمل أكثر شُرَّاحها، وإنما يعرض مضمون البيت أو الأبيات التي تخص قضية من قضايا النحو، ويمثل لذلك، ويكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وبالشعر العربي»[1].

وإلى أبعد من ذلك ذهب ابن عثيمين 6 في جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم في أمور الدنيا، فقال: «أمَّا الاسْتِشهاد بالقُرآن مِثلَ أنْ تَرى رَجُلًا مَفْتُونًا بالدُّنيا، تقُول: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾ [الكهف: 46]، هَذا لا بأْس به، وقَد جاء في الحديثِ أنَّ الرَّسُول ﷺ لمَّا رَأى الحسنَ والحُسَينَ وهُما يَعثُران بثَوبٍ جديدٍ نَزَل وأخذَهُما، وقالَ: صدَق اللهُ: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ﴾ [التغابن: 15]»[2].

فابن عثيمين استشهد بالقرآن الكريم في تقرير الراجح، كما أنه أكثر من ضرب الأمثلة وتدريب طلابه على الإعراب من خلال الآيات القرآنية، كما في شروحه الثلاثة: شرح الآجرومية، وشرح الدرة اليتيمة، وشرح ألفية ابن مالك.

وعند الحديث عن منهج ابن عثيمين في اختياراته الكوفية، فالاستشهاد بالقرآن الكريم من الأصول التي بنى عليها اختياره في بعض المسائل، فَذُكِرَتْ هذه النصوص في شروحه النحوية بوجه عام، وعلى وجه خاص في اختياراته الكوفية في ثلاث مسائل هي:

1. العطف على الضمير المتصل المجرور فاستدل بوجود شواهد من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:217]، فقد عطفت (المسجدِ) على ضمير متصل مجرور وهو (به)، وقوله تعالى:﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:1] على قراء الجر، فقد عطفت (الأرحامِ) على ضمير متصل مجرور وهو (به).
2. حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة في التطبيق العملي بإعراب الآية وجه من وجوه الاستشهاد بالقرآن؛ فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:85] قال ابن عثيمين في إعراب الآية: و(هؤلاء) منادى حذف منه حرف النداء. أي: يا هؤلاء، وليست خبر المبتدأ. و(أنتم) مبتدأ خبره جملة: (تقتلون)»[3].
3. (مِن) لابتداء الزمان؛ فاستشهد بقول الله ﷻ:﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: 108]، فقال ابن عثيمين: «وأما قول الله تعالى: (من أول يوم)، فيحتمل أن تكون (من) بمعنى (في)، لكنها من أول يوم إلى الوقت الذي دعوت فيه

(1) ابن الوردي، **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ج1، ص32.

(2) العثيمين، **تفسير القرآن الكريم «سورة فصلت»**، ص24.

(3) العثيمين، **تفسير القرآن الكريم «سورة الفاتحة والبقرة»**، ج1، ص274.

ISSN: 2462-2508

أحق أن تقوم فيه، وليس معنى ذلك أن أساسه على التقوى سينتهي، بل من أول يوم إلى ما شاء الله»[1].

فهذا أول وأقوى أصل اعتمد عليه الشيخ ابن عثيمين 6 في اختياراته وترجيحها، فإذا وُجد شاهدٌ قرآني في مسألة من المسائل؛ فإن له فصلَ الخطاب عنده.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث الشريف:

العلماء جعلوا من القرآن العظيم حجةً لهم ودليلًا في أحكام الشريعة؛ عبادةً ومعاملةً، واستدلوا بالقرآن على لغتهم العربية، كما أن بعضهم أجاز الاستشهاد بآيات القرآن على أمورهم الحياتية، فكل هذا لأن القرآن من أعلى مراتب الاستدلال، فلا خلاف بين علماء العربية على الاستشهاد به، قال ابن الطيب: «لا خلاف بين العلماء في الاستدلال بالقرآن العظيم، والاحتجاج به في جميع الفنون العلمية على اختلافها وكثرتها، ولا سيما علوم اللسان: لغة وصرفًا ونحوًا وبيانًا بأنواعه الثلاثة»[2].

كما أن علماء اللغة العربية جعلوا كلام العرب –شعرًا ونثرًا– حجةً لهم في قواعدهم النحوية والصرفية والبلاغية، فما بالك بحديث رسول الله ﷺ؟! فليس هناك أحدٌ أفصحُ قولًا وأعلى بلاغةً وأطلقُ لسانًا منه ﷺ، فقد قال: «بُعثتُ بجوامع الكلم ونُصرتُ بالرعب»[3]، وقد وَصف الجاحظُ كلامَ رسول الله ﷺ بقوله: «هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثُر عدد معانيه، وَجَلَّ عن الصنعة، وَنُزِّهَ عن التكلف، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أهل التقعيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر... ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وَشُيِّدَ بالتأييد، وَيُسِّرَ بالتوفيق، ثم لم يسمع الناسُ كلامًا قطّ أعم نفعًا، ولا أَقْصَدَ لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أَكْرَم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مَخْرَجًا، ولا أفصح معنى، ولا أَبْيَن عن فحواه من كلامه»[4].

ومع ذلك فقد اختلف العلماء في الاستشهاد بالحديث الشريف على قولين شهيرين إجمالًا بين الجواز والمنع، وهناك من فصَّل:

القول الأول: لا يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف في الدراسات النحوية، وممن قال به ابنُ الصائغ وابنُ حيان، قال أبو حيان في شرح الجمل: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة –كسيبويه وغيره– الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيّ ﷺ؛ لأنه أفصح العرب»[5]، فلم ينكر فصاحةَ النبي ﷺ، لكن طريقة وصول كلامة من رواية المعنى من الأسباب التي دعت ابن الصائغ أن يرى عدم جواز الاستشهاد بالحديث.

وتابعه في ذلك ابن حيان بقوله: «إنما ذكر العلماء ذلك؛ لعدم توقعهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا

(1) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج3، ص17.

(2) الطيب الفاسي، **شرح كفاية المتحفظ**، ص96.

(3) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم، حديث رقم: (7272).

(4) الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج2، ص13.

(5) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص10.

ISSN: 2462-2508

بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»[1].

القول الثاني: جواز الاستشهاد بالحديث، وممن قال به ابنُ مالك، بل أَكثرَ ابنُ مالك من الاستشهاد بالحديث في كتبه، وقد نسب هذا القول للجمهور، فقال أبو الطيب: «وقد استدلَّ بالحديث في كتب النحو طوائف؛ منهم: الصفار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي في شروحهم لكتاب سيبويه، وابن عصفور، وابن الحاج في شرح المغرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو عبد الله بن بري وغيرهم»[2].

فقد احتجوا بفصاحة النبي ﷺ، وكلا الفريقين متفقٌ على هذه النقطة، لكن الإشكال في طريقة وصول كلام النبي ﷺ عن طريق الرواة؛ فحجة القول الأول: رواية المعنى، وردَّ ابنُ مالك على ذلك بجهود علماء الحديث في التنقيح والجرح والتعديل. وقد أفرد العلماءُ هذه المسألة بالدراسة إما ضمن مباحث وفصول، أو كتب مستقلة.

وعند الحديث عن منهج ابن عثيمين في اختياراته الكوفية فالاستشهاد بالحديث الشريف من الأصول التي بنى عليها اختياره في بعض المسائل؛ لأنه يرى جواز ذلك، فَذُكِرَتْ هذه الأحاديث في شروحه النحوية بوجه عام، وعلى وجه خاص اختياراته الكوفية في أربع مسائل هي:

1. عدد الأسماء الخمسة، فهي خمسة، وأما (هنُ) فيعرب بالحركات؛ فقد استدل بقول النبي ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا»[3]، ثم قال ابن عثيمين: «ومنه كما تقدم في الحديث (فأعضوه بهنِ أبيه) فتعربه بالحركات الظاهرة، وهذا هو الأحسن»[4].
2. (كأنَّ) تأتي بمعنى التحقيق والتقريب، فاستدل بحديث الثلاثة: (كأني أعرفك) وتمام الحديث قوله ﷺ: «إن ثلاثة من بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمى، بدا لله عز وجل أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكًا ... إلى أن قال: (كأني أعرفك)، ألم تكن أبرص يقذرك الناس فقيرًا فأعطاك الله؟!»[5]، فاستشهد ابن عثيمين بجزء الحديث وهو ورود (كأن) بمعنى التحقيق.
3. تعلق الجار والمجرور بالبسملة بتقدير المحذوف فعلًا مناسبًا للحال، فاستدل بقول الرسول ﷺ: «من لم يذبح فليذبح باسم الله»[6]، فخص الفعل هنا بدل الاسم.
4. جواز صياغة فعل التفضيل (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء إذا دل على لون، فاستدل بشاهد من الحديث الشريف وهو قول النبي ﷺ: «ماؤه أبيض من اللبن»[7].

فهذا الأصل الثاني الذي اعتمد عليه الشيخ ابن عثيمين 6. في اختياراته وترجيحها، فإذا وُجد شاهدٌ نبوي

(1) البغدادي، **خزانة الأدب**، مرجع سابق، ج1، ص10-11.

(2) الطيب الفاسي، **شرح كفاية المتحفظ**، ص98.

(3) أحمد، **المسند**، ج5، ص136، حديث رقم: (21234).

(4) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص123.

(5) أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج4، ص171، حديث رقم: (3463).

(6) أخرجه البخاري في **صحيحه**، مرجع سابق، ج9، ص120، حديث رقم: (7400).

(7) أخرجه البخاري في **صحيحه**، مرجع سابق، ج8، ص119، حديث رقم: (6579).

ISSN: 2462-2508

صحيح في مسألة من المسائل؛ فإن له ترجيحًا وتوجيها لرأيه.

المبحث الثالث: الاستشهاد بكلام العرب:

كما تبين سابقًا أن السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو على ثلاثة أقسام: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب.

فكلام العرب الذي يُحتج به هو: كل نظم أو نثر ثبت في عصر الاحتجاج. والملاحظ أن الاحتجاج بالشعر أكثر من الاحتجاج بالنثر؛ ولعل السبب هو كثرة حفظ الشعر؛ لأن الوزن والنظم والإيقاع يساعد على ذلك، كما أن حضوره الدائم وتعدد أغراضه وسرعة انتشاره جعل الاستشهاد به أكثر من النثر.

والمقصود بالشواهد هو إثبات أن الاستعمال اللغوي المشهود له هو من فصيح كلام العرب، ولهذا نجد العلماء جعلوا لكلام العرب معيارًا لضبطه؛ وذلك لما كثرت الفتوحات واختلط كلام العرب بكلام العجم، فحفظًا للغة ضربوا نطاقًا زمانيًّا ونطاقًا مكانيًّا حول ما يُعد فصيحًا من كلام العرب وما يستشهد به.

أولًا: المعيار المكاني:

ذهب ابن خلدون إلى أن القربَ المكاني والبعد من قريش مقياسٌ؛ لأنها متوسطة بين العرب، ولمكانتها الدينية وشرف نسبها جعل لها القدم في المقياس، فقال: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللّغات العربيّة وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأمّا من بَعُدَ عنهم؛ من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والرّوم والحبشة، فلم تكن لغتُهم تامّةَ الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بُعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصّحّة والفساد عند أهل الصّناعة العربيّة»[1].

وينقل السيوطي كلام الفراء في سبب تفضيل قريش بقوله: «فيما رجحت به لغة قريش على غيرها، قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون جميع لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به؛ فصاروا أفصحَ العرب، وخَلَتْ لغتُهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ»[2].

فعلماء اللغة لم يأخذوا من القبائل التي جاورت العجم، وهذا من حرصهم لكيلا يختلط غير العربي بالعربي. ذكر ذلك السيوطي في الاقتراح: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لا يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر القبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا

(1) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج1، ص765.

(2) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص154.

ISSN: 2462-2508

ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[1].

ثانيًا: المعيار الزماني:

قَسَّم العلماءُ عصورَ الاحتجاج في البعد الزمني إلى ثلاث طبقات: طبقة الشعراء **الجاهليين:** وهم الذين كانوا قبل الإسلام، وطبقة الشعراء **المخضرمين:** وهم من أدركوا الجاهلية وزمن النبوة، وطبقة الشعراء **الإسلاميين:** وهم الذين نشأوا في عصر صدر الإسلام إلى نهاية عصر بني أمية.

فقد اتفق العلماء على صحة الاحتجاج بالطبقتين الأولى والثانية مع اجتماع المعيار المكاني، واختلوا في الطبقة الثالثة، والصحيح –وهو قول الجمهور– أنه يُحتَج بهم إذا تحقق المعيار المكاني.

أما الطبقة الرابعة التي تلي طبقة الشعراء الإسلاميين: وهم **المولدون**، فقد أجمع العلماء على عدم الاحتجاج بهم، نقل الإجماع السيوطي بقوله: «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين»[2].

وعند الحديث عن منهج ابن عثيمين في اختياراته الكوفية يظهر الاستشهاد بكلام العرب –وخصوصًا الشعر– أصلًا من الأصول التي بنى عليها اختياره لبعض المسائل في شروحه النحوية بوجه عام وعلى وجه خاص اختياراته الكوفية في أربع مسائل هي:

1– **المبتدأ الوصف** (المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، هل يشترط له أن يُسبق بنفي أو استفهام كي يستغني بمرفوعِهِ عن الخبر؟) فالشاهد الذي ذكره ابن عثيمين هو الاستشهاد بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لهبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيا... مَقَالَةَ لهْبِي إِذَا الطيرُ مَرَّتِ

ثم شرح معنى هذا البيت وذكر الشاهد بقوله: «والشاهد قوله: (خبير بنو لهب)، فـ(خبير): مبتدأ، و(بنو): فاعل سد مسد الخبر، مع أن (خبير) لم يعتمد على استفهام أو نفي.

2– **العامل يلي معمول الخبر، فاستشهد بقول الفرزدق:**

قنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[3]

فالشاهد في الشطر الثاني وهو الضمير (إياهم)، حال بين (كان) واسمها (عطيةُ). واستشهد ابن عثيمين بشاهد آخر، وهو قول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكِينُ[4]

فالشاهد هنا معمول الخبر (كلَّ) وَلِيَ الأداة (ليس).

3– **الإلغاء في أفعال القلوب،** فقد ذكر ابن عثيمين شاهدًا شعريًّا، وهو قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[5]

فالشاهد: (وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)، فتقدم الفعل: (وجدتُ)، لكنه مَلغِيٌّ؛ حيث إن (ملاكُ الشيمةِ الأدبُ) مرفوعة، ولو كان الفعل عاملًا لكانت منصوبة.

---

(1) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، مرجع سابق، ص47.

(2) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص58.

(3) البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج9، ص270. وَالْبَيْت من قصيدة للفرزدق مَذْكُورَة فِي النقائض هجا بهَا جَرِيرًا.

(4) نسبه سيبويه لحميد الأرقط، ينظر: البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، ج9، ص270.

(5) المرزوقي، أحمد، **شرح ديوان الحماسة**، ص805.

ISSN: 2462-2508

4- **العطف على الضمير المتصل المجرور**، فاستشهد بالشعر، بقول الناظم:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بكَ والأَيامِ من عَجَبِ[1]

فالشاهد في هذا البيت قول الشاعر: (فما بكَ والأيامِ من عجب) فعطف الاسم على الضمير المتصل المجرور ولم يُعَدْ حرف الجر.

هذا هو الأصل الثالث من أصول السماع -بعد القرآن والحديث- الذي اعتمده ابن عثيمين منهجًا من مناهج اختياراته للمسائل الكوفية.

المبحث الرابع: الأخذ بالأيسر والأسهل:

لابن عثيمين عنايةٌ بالنحو، وحسنُ تصور، وحذق وتذوق؛ فقد شرح متونَ النحو والصرف والبلاغة، كما أن تفسيره للقرآن شمل بيانًا للألفاظ وإعرابًا للآيات؛ كل هذه الملكة العلمية في العربية أسهمت في أن يقرر الشيخ 6 منهجًا له في مسائل الخلاف وأصلًا يستند عليه؛ حتى يتمكن من النظر والترجيح، مراعيًا حال طالب العلم المبتدئ.

ومن أبرز سمات منهجه في تدريس النحو: الأخذ بالأيسر والأسهل عند الخلاف، وله نظم في ذلك:

والخلف إن كان فخذ بالأسهل في النحو لا في غيره في الأفضل[2]

فقد قرر ابن عثيمين منهجه في مقدمته لشرح ألفية ابن مالك فقال: «والقاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة؛ فأتبع الأسهل -الذي ليس بالتعقيد- فإنه أسهل؛ لأن هذا ليس أمرًا شرعيًّا يثبت بالأدلة الشرعية، حتى ننظر ونتعب، فما دام هذا جائزًا عند جماعة من العلماء -هم أئمة- فلنتبعه»[3].

ولم يقتصر ابن عثيمين على بيان منهجه في مقدمة شرحه، بل كرر ذلك في بعض المسائل عند عرض الخلاف؛ كما في مسألة المبتدأ الوصف: هل يشترط أن يسبق بنفي أو استفهام لكي يستغني بمرفوعه عن الخبر؟ فقال: «ولكن الصواب ما ذهب إليه الكوفيون بناءً على القاعدة العريضة عندنا، وهي التسهيل، وأنه إذا اختلف النحاة على قولين؛ أخذنا بالأسهل»[4].

كما أنه لم يقتصر على بيان منهجه في شروحه المطولة مظنة الخلاف -كشرحه لألفية ابن مالك- بل في شروحه المختصرة؛ فذكر في **الآجرومية**: «فالقاعدة عندي أن كل قولين من أقوال النحو في مسألة من المسائل نسلك أسهلها»[5]، وفي شرح **الدرة اليتيمة** عبر بذلك: «عند ابن آجروم، فإنه يرى أن هذه الأدوات ناصبة بنفسها، وهو أسهل للطالب المبتدئ»[6].

وعند تتبع منهج ابن عثيمين في تقرير هذا المنهج وهذا الأصل الذي يَبني عليه في طريقة اختياره، يُعلل بما يلي:

- البُعد عن التعقيد، والتيسير على طالب العلم المبتدئ.
- لا يترتب على هذا المنهج إثم إذا أخذ بالأيسر والأسهل من أقوال النحاة؛ لأنه ليس من الأحكام

(1) البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، مرجع سابق، ج5، ص123. والبيت لعمرو بن معد يكرب.

(2) العثيمين، **شرح الآجرومية**، ص175.

(3) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص20.

(4) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص380.

(5) العثيمين، **شرح الآجرومية**، ص175.

(6) العثيمين، **شرح الدرة اليتيمة**، ص109.

ISSN: 2462-2508

التكليفية التي يحاسب عليها العبد، فقال: «وما دام ليس علينا إثم؛ فمن يَسَّرَ يَسَّرَ الله عليه»[1].

- التأسي بالنبي ﷺ باختيار ما يحبه وهو اليسر، والبعد عن المشقة، فقال: «فما كان أيسر فهو أحب إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه (ما خُيِّر بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثمًا)»[2].
- الأخذ بالرُّخَص، فقال: «إذا اختلف النحويون في مسألة سلكنا الأسهل من القولين؛ لأننا إذا أخذنا بالرُّخَص في باب الإعراب فهذا جائز، وليس من الأمور التكليفية التي لا يجوز فيها تتبع الرخص»[3].

فالأخذُ بالأيسر والأسهل تردد كثيرًا في شروح ابن عثيمين النحوية كما ظهر سابقًا، إلا إن هذا الأمر عند النظر له دون تدقيق يُعدُّ مأخذًا كبيرًا من جهة الصناعة النحوية؛ لأن النحويين يحاولون متابعة سنن العرب من خلال أصول للاستدلال، وقواعد وضوابط وتعليلات لضبط هذا العلم؛ فالأخذ بالأيسر على الإطلاق – كمن ينتقي ما كان سهلًا– لا يُعد منهج العلماء الراسخين، لكن ابن عثيمين لم يأخذ هذه القاعدة على إطلاقها، وإنما جعل لها قيودًا ذكرها في أثناء ذكره لقاعدة الأخذ بالأيسر والأسهل، وهي:

1. الاتِّبَاع: لم يخرج ابن عثيمين –في المسائل التي سار بها على منهج اليسر والسهولة– عن اتباعٍ لعالمٍ أو مذهب؛ فقد كان له سلف قال قبله هذا القول ولم يتفرد به، وذكر هذا القيد في مقدمته لشرح ألفية ابن مالك، فقال: «القاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فأتبع الأسهل –الذي ليس بالتعقيد– فإنه أسهل؛ لأن هذا ليس أمرًا شرعيًّا يثبت بالأدلة الشرعية، حتى ننظر ونتعب، فما دام هذا جائزًا عند جماعة من العلماء –هم أئمة– فلنتبعه»[4]، فذكر قيدًا: (فما دام هذا جائزًا عند جماعة من العلماء –هم أئمة– فلنتبعه) فقيدُ الاتباع يُقَيِّد هذا المنهجَ العام الذي سار عليه ابن عثيمين.
2. عدم الإخلال بالمعنى: فابن عثيمين عند اختياره الأسهل والأيسر يقيد ذلك بعدم إخلاله بالمعنى، فتكون ثمرة الخلاف في المسألة ضعيفة جدًّا في تعليلٍ مثلًا، لكن معنى الجملة قائم بنفس معنى القول الآخر لا يتغير، ومن ذلك قوله: «قوله تعالى: (فتكونا) وقعت جوابًا للطلب، وهو قوله تعالى: (لا تقربا)؛ فالفاء هنا للسببية؛ والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية؛ وقيل: إن الفعل منصوب بنفس الفاء؛ **القول الأول للبصريين، والثاني للكوفيين**؛ والثاني هو المختار عندنا بناءً على القاعدة: أنه متى اختلف علماء النحو في إعراب كلمة أو جملة؛ فإننا نأخذ بالأسهل ما دام المعنى يحتمله»[5].
3. في المسائل التي اختارها ابن عثيمين، وعلل لها بالأصل العام وهو التيسير والسهولة، يُثَنِّي بأصل خاصٍّ؛ فيجعل لكل مسألةٍ دليلًا خاصًّا بنى عليه

(1) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص380.

(2) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص412.

(3) العثيمين، **شرح الآجرومية**، مرجع سابق، ص174.

(4) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص20.

(5) العثيمين، **تفسير القرآن الكريم «سورة الفاتحة والبقرة»**، ج1، ص129.

ISSN: 2462-2508

اختياره؛ كالاستشهاد بالقرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب، أو قياس على نظير، أو تعليل يقدح بالقول الآخر، وثبت ذلك من خلال تتبع المسائل التي سبق البحث فيها في الفصل الثاني.

وعليه، فإن منهج ابن عثيمين وأصله الذي بنى عليه اختياراته الأخذ بالأيسر والأسهل، ليس أصلًا قائمًا بنفسه، بل هو منهج عام يقوم على أدلة خاصة لكل مسألةٍ ما تستند عليه.

ومن المسائل التي بنى عليها ابن عثيمين منهج الأخذ بالأيسر والأسهل في اختياراته الكوفية سبع مسائل:

1. (ال) الموصولة في اسم الفاعل واسم المفعول.
2. المبتدأ الوصف.
3. وقوع شبه الجملة خبرًا.
4. العامل يلي معمول الخبر.
5. الإلغاء في أفعال القلوب.
6. (كي) تنصب بنفسها.
7. تقديم الفاعل على فعله.

المبحث الخامس: القياس:

جاء في الصحاح: قستُ الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْسًا وقِياسًا فانْقاسَ، إذا قدَّرته على مثاله. وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسًا وقياسًا. ولا يقال: أَقَسْتُهُ. والمقدارُ مِقْياسٌ. وقايَسْتُ بين الأمرين مُقايَسَةً وقِياسًا.

ويقال أيضا: قايستُ فلانا إذا جاريتُه في القياس، وهو يقتاس الشيء بغيره أي: يقيسه به، ويقتاس بأبيه اقتياسًا أي: يسلك سبيله ويقتدي به.[1]

وعند استقراء اللغة العربية يبدو للقياس ثلاثة استعمالات:

الأول: التقدير الحسي، يقال: قستُ الثوبَ بالذراع، إذا قدرتُه به، وقستُ الأرضَ بالمتر.

الثاني: التسوية، وهو مفهوم معنوي على أغلب استعمالاته، قالوا: فلان يساوي فضلًا وشرفًا ومكانةً.

الثالث: للاعتبار والنظر، ومنه قول القائل: قيسوا الأمر بالأمر.[2].

تعريف القياس في الاصطلاح:

قال السيوطي عن القياس: «قال ابن الأنباري في (جدله) هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) انتهى. وهو معظم أدلة النحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه، كما قيل:

إنما النحو قياس يُتَّبَع.... ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[3].

فمن الأصول التي بنى عليها ابنُ عثيمين اختياراته الكوفية: القياس، وهو حمل نظير على نظير، أي: حمل الشيء على شيء يشابهه ويماثله، وورد ذلك في مسألة واحدة:

- **العامل يلي معمول الخبر؛** حيث قال: «وهذا من الغرائب أن نجوّز: (طعامك كان زيدٌ آكلًا)، ولا نجوِّز: (كان طعامك زيدٌ آكلًا)، مع أن الثانية قد تكون أولى بالجواز»[4]، وقرر ابن عثيمين القياس على النظير في هذه المسألة بقوله: «إذن كل الصور ليس فها منع؛ لأن الشيء

(1) الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، ج3، ص967.

(2) الإسنوي، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ص303.

(3) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص79.

(4) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، ج1، ص514.

ISSN: 2462-2508

إذا جازَ؛ جازَ ما كان نظيرُه أو أولى منه، ولا فرق بين هذا وبين الظرف والجار والمجرور»[1]

فهذا أصل آخر بنى عليه الشيخ 6 بعضًا من اختياراته النحوية الكوفية، وهو أصل ليس بدعًا فيه، وإنما أصلٌ من أصول النحو المعتبرة عند علمائه الأثبات، بل قرروا قاعدة أصيلة في هذا بقولهم:

إنما النحو **قياسٌ** يُتَّبَع.

المبحث السادس: الاستدلال بالقاعدة العامة أو الأصول:

المعنى اللغوي للقاعدة[2]:

القاعدة: أصل الأُس، وأساس البناء وقواعد البيت إساسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: 127]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: 26]، قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تُرَكَّب عيدان الهودج. قال ابن الأثير: أراد بالقواعد ما اعترض منها وسفل تشبيهًا بقواعد البناء.

ومن معاني القاعدة في اللغة: الضابط وهو: الأمر الكلي ينطبق على جزئيات، مثل قولهم: كل أذون ولود، وكل صموخ بيوض.

المعنى اللغوي للأصول[3]:

الأصول جمع أصل، وهو ما يبنى عليه غيره، ومن ذلك: أصل الجدار وهو أساسه، وأصل الشجرة الذي يتفرع منه أغصانها، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم: 24].

المعنى الاصطلاحي: إبطال مذهب أو رأي بالرجوع إلى الأصل الذي أصله النحويون أو القاعدة العامة.

قال السيوطي في الاقتراح: «ومنها (الاستدلال بالأصول)، قال ابن الأنباري:

(كأن يستدل على إبطال أن رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم، بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم.

فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فلم قلتم: إن الرفع في الأفعال قبل الجزم؟

قلنا: لأن إعرابَ الأفعال فرعٌ عن إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل»[4].

ولهذا يُعد الاستدلالُ بالرجوع للقاعدة العامة أو الأصول أحد أدلة النحْوي في الإثبات أو النقض؛ كأن يُثبتَ حُكمًا أو ينفيه؛ لتقرير حكمه أو رأيه واختياره؛ فابن عثيمين استند على هذا الدليل في مسألة واحدة في

(1) العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص515.

(2) ينظر: البورنو الغزّي، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، ص13 -14.

(3) ينظر: العثيمين، **الأصول من علم الأصول**، ص7.

(4) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص140.

ISSN: 2462-2508

اختياراته الكوفية، وهي: **حذف العائد المجرور**؛ فقال: «ولكن الراجح أنه يجوز حذف العائد، سواء كان عامله من جنس عامل الموصول، أو من غير جنسه، وأن القاعدة التي ذكرها ابن مالك بقوله: (وحذف ما يُعلم جائز) عامةٌ لكل شيء، ليست خاصة بالمبتدأ والخبر، بل لكل شيء»[1].

فالقاعد العامة التي استند عليه ابن عثيمين هي: (وحذفُ ما يُعلم جائز)، فقد ذكر هذه القاعدةَ ابنُ مالك في ألفيته، فلم يشترط ابن عثيمين لحذف العائد المجرور أن يكون مجرورًا باسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كما لم يشترط أن يكون المجرور بالحرف متفق العاملين لفظًا ومعنى، واتفاق الحرفين لفظًا ومعنى، وإنما استند إلى عموم القاعدة، ما دام المحذوف معلوما، ولا يوجد لبس.

فهذا أصل آخر نهجه الشيخ 6 وهو الاستدلال بالقاعدة العامة، فبنى عليه بعض اختياراته الكوفية.

المبحث السابع: العلة النحوية:

العلة في اللغة[2]: تعددت معاني العلة في اللغة فمنها:

- المرض: يقال: علَّ واعتلَّ، أي: مرض فهو عليل.
- الحَدَث: يَشْغَل صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، كأَنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْلِه الأَول.
- العذر: ومنه حديث «عَاصِمِ بْنِ ثابت: مَا عِلَّتِي وأَنا جَلْدٌ نابلٌ؟»

والعلة في الاصطلاح[3]:

عرفها بعضهم بأنها: «تغيير المعلول عما كان عليه».

وعرفها بعضهم الآخر بقوله: «هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه».

وعرفت أيضاً بأنها: «كل أمرٍ يصدر عنه أمرٌ آخر بالاستقلال، أو بواسطة انضمام غيره إليه».

وقيل إنها: «ما ينبغي أن يختار المتكلم –عند حصوله– أمرًا يناسبه، وذلك الأمر المناسب حكمه وأثره لا بمعنى الموجب»

ونقل السيوطي عن ابن جني فقال: «وقال ابن جني في الخصائص:

(اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة؛ كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو؛ فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته»[4].

وذكر السيوطي أقسامها بقوله: «المسألة الثانية في أقسام العلل: قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه ثمار الصناعة: اعتلالات النحويين صنفان: **علة تطّرد** على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، **وعلة تُظهر** حِكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأُولى أكثرُ استعمالًا وأشدُّ تداولًا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار

(1) ابن عثيمين، **تفسير القرآن الكريم «سورة يس»**، ص187.

(2) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج11، ص471، مادة: (ع ل ل).

(3) ينظر: الأنباري، **العلة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله**، ص 486.

(4) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص96.

ISSN: 2462-2508

المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، **وعلة حمل على المعنى**، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»[1].

فقد ذكر السيوطي عددًا من العلل منها: علة **حمل على المعنى**، وهي دلالة السياق، أي: أنْ يُقدم ما يستنبط من النص بعد التقدير على ما يستنبط منه قبل التقدير، وعليه فاقتضاء النص ودلالة السياق مقدمةٌ على عبارة النص، وهو ما استند عليه ابن عثيمين في أصوله وعلله التي بنى عليها اختياره الكوفي، وقد ظهرت هذه العلة من فهم وإدراك ابن عثيمين للمعنى في مسألة، وهي:

(أو تأتي بمعنى بل)؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ﴾ [البقرة: 200]، قال عن معنى (أو) «.... إلا أنّه هنا إذا جعلناها بمعنى (بل) تكون أبلغ؛ لأن ذكر الله يجب أن يكون أشد من ذكر الآباء»[2]. فحُكمُه بالأبلغ هنا راجعٌ إلى سياق الآيات؛ فهو الذي رجح اختياره في هذه المسألة.

وهذا هو الأصل الأخير الذي اعتمده ابن عثيمين في اختياراته لآرائه الكوفية.

النتائج:

بعد دراسة اختيارات الشيخ ابن عثيمين الكوفية وتتبُّع هذه الاختيارات من شروح ابن عثيمين النحوية وتفسيره للقرآن الكريم، -خَلُص البحث إلى سبعة أصول بنى عليها الشيخ ابن عثيمين في اختياراته وهي:

أولًا: الاستشهاد بالقرآن الكريم، ظهر هذا الأصل في ثلاث مسائل:

- العطف على الضمير المتصل المجرور.
- حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة.
- (من) لابتداء الزمان.

ثانيًا: الاستشهاد بالحديث الشريف، ظهر هذا الأصل في أربع مسائل:

- عدد الأسماء الخمسة.
- (كأن) تأتي بمعنى التحقيق والتقريب.
- تعلق الجار والمجرور بالبسملة.
- جواز صياغة فعل التفضيل (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) إذا دل على لون.

ثالثًا: الاستشهاد بكلام العرب نظمًا أو نثرًا، ظهر هذا الأصل في أربع مسائل:

- المبتدأ الوصف.
- العامل يلي معمول الخبر.
- الإلغاء في أفعال القلوب.
- العطف على الضمير المتصل المجرور.

رابعًا: الأخذ بالأيسر والأسهل، ليس أصلًا قائما بنفسه؛ بل هو منهج عام يقوم على أدلة خاصة، لكل مسألة ما تستند عليه، ظهر هذا المنهج في سبع مسائل:

- (ال) الموصولة في اسم الفاعل واسم المفعول.

(1) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، مرجع سابق، ص98.

(2) العثيمين، **تفسير القرآن الكريم «سورة الفاتحة والبقرة»**، ج2، ص432.

ISSN: 2462-2508

- المبتدأ الوصف.
- وقوع شبه الجملة خبرًا.
- العامل يلي معمول الخبر.
- الإلغاء في أفعال القلوب.
- (كي) تنصب بنفسها.
- تقديم الفاعل على فعله.

خامسًا: القياس: وهو حمل نظير على نظير، ظهر هذا الأصل في مسألة واحدة هي:

- العامل يلي معمول الخبر.

سادسًا: الاستدلال بالقاعدة العامة أو الأصول، وظهر هذا الأصل في مسألة واحدة هي:

- حذف العائد المجرور.

سابعًا: العلة النحوية ومنها علة (حمل على المعنى)، وظهر هذا الأصل في مسألة واحدة وهي:

- (أو) تأتي بمعنى (بل)

التوصيات:

بعد هذه الرحلة العلمية مع جهد هذا العالم الموسوعي الشيخ ابن عثيمين 6، الذي تبحر في كثير من الفنون الشرعية واللغة العربية، وما زالت آثاره العلمية تتجدد وتُبحث وتُطبع في هذا العصر؛ لقرب عصره من هذا الجيل؛ فإن البحث يوصي:

أولًا: جمع اختيارات ابن عثيمين النحوية من شروحه وتفاسيره جمعًا دقيقًا.

ثانيًا: دراسة اختياراته النحوية البصرية –التي سبق أن نُشرت– دراسة تحليلية.

ثالثًا: دراسة اختياراته النحوية التي انفرد بها –وسبق أن نشرت– دراسة تحليلة.

رابعًا: دراسة أصوله النحوية التي بنى عليها اختياراته، وبيان منهجه النحوي.

المصادر والمراجع:

1. الإسنوي الشافعيّ، جمال الدين، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ط1، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
2. الأنباري، أبو البركات، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، (الزرقاء- الأردن: مكتبة المنار، 1405هـ-1985م).
3. الأنباري، أبو البركات، **العلة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1431هـ -2010م).
4. الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، (بيروت، لبنان: دار الفكر، 1971م).
5. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، ط1، (بيروت، لبنان: دار طوق النجاة، 1422هـ).
6. البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418 هـ - 1997).
7. البورنو الغزي، محمد صدقي، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، ط5، (مؤسسة الرسالة، 1422هـ).

ISSN: 2462-2508

8. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (القاهرة: هجر للطباعة، 1412هـ-1992م).
9. الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، د.ط، (بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال، 1423 هـ).
10. الجوهري، أبو نصر، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط4، (بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، 1407هـ-1987م).
11. ابن خلدون، عبد الرحمن، **تاريخ ابن خلدون، المسمى: العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ط1، (بيروت، لبنان: دار الفكر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).
12. أبا الخيل، سليمان بن عبد الله، **جهود الشيخ ابن عثيمين في الفقه**، ندوة علمية، (السعودية: جامعة القصيم، 1432/11/6هـ).
13. الذهبي، أبوعبدالله شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط2، (دمشق، سوريا: مؤسسة الرسالة، 1429هـ-2008م).
14. الزبيدي، نجيب محفوظ، **الجهود النحوية للشيخ العثيمين**، ط1، (الرياض- السعودية: مكتبة الرشد، 1429هـ- 2008م).
15. الزهراني، ناصر بن مسفر، **ابن عثيمين الإمام الزاهد**، ط1، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1422هـ- 2001م).
16. السامرائي، إبراهيم عبود، **المفيد في المدارس النحوية**، ط1، (عمان- الأردن: دار المسيرة، 1427 هـ 2007م).
17. السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، ط2، (دمشق، سوريا: دار البيروتي، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م).
18. السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، د.ت).
19. الشثري، سعد بن ناصر، **شرح مختصر روضة الناظر**، ط3، (دار التدمرية، 1434هـ).
20. ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، ط11، (القاهرة: دار المعارف، 2008م).
21. الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ترتيب وضبط/ د. حسين بركات، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1433هـ-2012م).
22. عبدالعال، مرزوق عبدربه، **حياة الشيخ محمد بن صالح العثيمين 6 العلمية والعملية وسيرته الخيرية**، ط1، (الرياض- السعودية: مكتبة الرشد، 1432هـ- 2011م).
23. العثيمين، محمد بن صالح، **الأصول من علم الأصول**، ط1، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1424هـ).
24. العثيمين، محمد بن صالح، **تفسير القرآن الكريم «سورة يس»**، د.ط، (دار الثريا للنشر، د.ت).
25. العثيمين، محمد بن صالح، **تفسير القرآن الكريم «سورة فصلت»**، ط1، (الرياض، السعودية:

ISSN: 2462-2508

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، 1437 هـ).

26. العثيمين، محمد بن صالح، **تفسير القرآن الكريم «تفسير الفاتحة والبقرة»**، ط1، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1423هـ).
27. العثيمين، محمد بن صالح، **شرح الآجرومية**، ط1، (الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، 1426هـ).
28. العثيمين، محمد بن صالح، **شرح الدرة اليتيمة في علم النحو**، ط1، (الرياض: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، 1437هـ).
29. العثيمين، محمد بن صالح، **شرح ألفية ابن مالك**، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1434هـ).
30. الفاسي، محمد بن طيب، **شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)**، تحقيق: د علي حسين البواب، ط1، (الرياض، السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر، 1403هـ).
31. ابن مالك، جمال الدين، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، (مكة المكرمة، السعودية: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402 هـ - 1982).
32. المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2، (مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، 1377هـ-1958م).
33. المرزوقي، أحمد، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، ط1، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2003).
34. المري، عصام بن عبد المنعم، **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين**، ط1، (الإسكندرية- مصر: دار البصيرة، 2003م).
35. ابن منظور، جمال الدين محمد، **لسان العرب**، ط3، (بيروت، لبنان: دار صادر، 1414هـ).
36. ابن الوردي، زين الدين، **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، ط1، (الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، 1429 هـ - 2008).
37. يعقوب، عبد الرحيم، **تيسير الوصول إلى علم الأصول**، ط1، (السعودية: مكتبة العبيكان، 1424هـ).